

# السينما التونسية أمام تحدي فرض وجودها عالميا

## ضعف الدعم الحكومي يجبر السينمائيين على قبول التمويلات المشروطة لشركات الإنتاج الأجنبية



فيلم «الرجل الذي باع ظهره» يدخل تونس سباق الأوسكار

والمخرجين إلى الإقبال على إنتاج أفلامهم بتمويل أجنبي. مستردكا «لكن الحصول على تمويل أجنبي يتطلب شبكة من العلاقات القوية وتطوير السيناريو في ورشات كبيرة، وقد يأخذ تصوير فيلم بمقاييس هذه الشركات أكثر من ثلاث سنوات».

وكانت وزارة الثقافة التونسية قد أعلنت عن استراتيجية جديدة من أجل دفع الحياة الثقافية في مختلف المجالات و«إبراز الهوية التونسية للعالم». وأقامت «يوما مفتوحا لمناقشة قانون الفنانين والمهنة الفنية» الذي يطالب به أهل الاختصاص، مع ذلك لم تنجح في تخفيف مصاعب قطاع السينما في البلاد.

وعلى غرار مشاكل الإنتاج تتعرض السينما في تونس إلى مشاكل في الدعاية والترويج. وكشف مهدي إلى ما يتعرض له المخرج من صراع مع الممولين الأجانب الذين يريدون فرض آرائهم في العمل والتدخل في القصة والشخصيات وحتى نهايات الفيلم. وادرف «هو صراع حقيقي». وزاد متسائلا «لماذا لا يمنحنا بلدا التمويل وننخلص من قيود الممولين الأجانب هذه».

مع ذلك، يعتقد مهدي أن الوضع أفضل مما كانت عليه السينما في السابق، وذلك بفضل إصرار الجيل الجديد على تجاوز الصعوبات وإيصال إعماله وإبداعه إلى العالمية. ويعكف مهدي على تصوير فيلم «ستريمز» وهو شريط روائي طويل من إنتاج مشترك بين تونس وفرنسا وكسمبورغ. وسيشترك الفيلم في مهرجانات دولية ومن المقرر عرضه في أواخر الموسم الصيفي.

وحققت السينما التونسية قفزة لافتة في السنوات الأخيرة خاصة مع بدء منصة نتفليكس العام الماضي بعرض أفلام

تونسية. واستهلت نتفليكس العروض التونسية بثت فيلم «على كف عفريت» لكوثر بن هنية الذي يتطرق إلى صعوبات واجهت امرأة تونسية تعرضت للاغتصاب، وهو مقتبس من واقعة اغتصاب أمنين لفتاة هزت الرأي العام في تونس العام 2012. وتلاه عرض فيلم «دشرة» ثم فيلم «نورا تحلم» للمخرجة التونسية هند بوجمعة والذي يعالج مسائل حساسة ومحظورة اجتماعيا.

وأضاف أن الجيل الجديد أعاد للسينما التونسية هيبتها السابقة خاصة في سنوات التسعين من القرن الماضي، حيث شهد المشهد الثقافي انتعاشة لافتة آنذاك. وفيما لم يحسن الجيل القديم استغلال الرقمنة وتفضيله صناعة أفلام بأموال باهظة ما جعله يقع في فخ التكرار، فقد وظف الجيل الجديد التقنيات الحديثة لصالحه في صناعة أفلام بروح عصريّة، حسب تعبيره.

ولفت المهدي إلى أن وصول السينما التونسية إلى العالمية بات واقعا في السنوات الأخيرة، على الرغم من نقص الدعم الحكومي. وعلى الرغم من أن الشباب التونسي هو من قاد الثورة إلا أن مطالبه ما زالت مهمشة من ضمنها نصيبه من الفن والثقافة.

ويشير مهدي إلى أن السينما جزء من هذا التهميش وهي انعكاس لمشاكل المجتمع والطبقة السياسية.

وأوضح مهدي أن الحكومة لا تزال تمنح دعما للأفلام السينمائية الطويلة بنفس النسبة المخصصة في السنوات الماضية دون مراعاة الفوارق الزمنية وغلاء المعيشية وارتفاع رواتب الممثلين والتقنيين. وهو ما يضطر المنتجين

على أول فيلم رعب تونسي «دشرة» الذي وصل إلى 300 ألف متفرج. ويراه «في بلد لا يملك إلا عشرين قاعة سينما فهو رقم مذهل» وعلق «فتح عدد أكبر من قاعات السينما يمثل تحديا حقيقيا».

### سينما جديدة

على رغم الصعوبات، فإن السينما

التونسية حققت تطورا لافتا خلال السنوات الأخيرة من خلال أعمال متنوعة حاولت أن تنقل واقع البلاد أعقاب ثورة يناير، والتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت مرحلة الانتقال الديمقراطي الصعبة. ومنذ العام 2012 سجلت نقلة نوعية وصارت تنتج سنويا 12 فيلما طويلا لاقي معظمها استحسان الجمهور محليا وعربيا ودوليا، كما نالت جوائز في مهرجانات سينمائية شهيرة.

ونجح جيل شباب من السينمائيين والمنتجين التونسيين مواضيع اجتماعية وسياسية كانت تخضع للرقابة المشددة قبل ثورة العام 2011 وتقديما في طرح جريء، مساهمين في ظهور سينما جديدة بالرغم من قلة صالات العرض وإعاش الحياة الثقافية في البلاد.

وساهم هذا الجيل الجديد في مصالحة التونسيين مع الفن السابع من خلال كسر النمطية في الأفلام السينمائية ونقل الواقع بطرق غير تقليدية. وشكل اقتحام أفلام الربيع نقلة نوعية في السينما التونسية. ونجح المخرج الشاب عبد الحميد بوشناق في تحقيق رقم قياسي في السينما التونسية بفيلمه الأول «دشرة» بعد أن تجاوز عدد المتفرجين 100 ألف شخص في 17 يوما فقط كما يعد هذا الفيلم أول فيلم تونسي يحقق أرباحا تجارية ويغطي تكاليف الإنتاج.

وقد تمت كتابته وتصويره وعرضه للمشاهدين في أقل من عام وهو وقت قياسي آخر.

وتؤكد الأوساط الثقافية في تونس أن هذا الجيل بوسعه تخطي الصعوبات المالية واقتحام العالمية بخطوات واثقة. وثابتة. وأشار المخرج التونسي مهدي مهدي في حديثه لـ«العرب» أن «السينما التونسية قادرة على اقتحام العالمية والدليل على ذلك تواجد الأفلام الجديدة لجيل الجديد في المهرجانات الكبرى».

الوطني للسينما والصورة قولها إنه «على» القطاع السينمائي أن يتحرر من الدعم المباشر للدولة، وأنه على هذا الدعم أن «يتخذ طرقا وأساليب أخرى» حسب تعبيرها.

وسلّطت العتيري الضوء على المبادرات الفردية في تمويل الأفلام التونسية والتي تتعلق أساسا بالإنتاج المشترك.

مع ذلك يرصد المتابعون صعوبات في الحصول على مصادر تمويل جديدة، وهي على الأغلب ستحتات من الشركات الأجنبية التي ستفرض شروطها على العمل وستمارس ضغوطها على المخرج وتتأثر على هوية الفيلم الحقيقية. كما يرصد هؤلاء غياب القوانين الناجمة القادرة على دعم قطاع السينما، حيث أن التشريعات الموجودة غير قادرة على تنظيم العلاقة بين المنتجين والموزعين والتمويل، ما من شأنه أن يضيء الفوضوية على المشهد الثقافي.

ويشير محمد الفريسي وهو منتج وموزع أفلام في حديثه لـ«العرب» أنه «في الوقت الذي يريد فيه المخرج والمنتج الدفاع عن مشروعه الفني، لا يجد أمامه سوى عروض من شركات إنتاج لبلدان أجنبية التي تمنحه التمويلات حتى يرى عمله النور».

ولاحظ أن الأعمال التونسية التي وصلت إلى العالمية كانت بفضل دعم شركات الإنتاج الأجنبية التي وفرت الإمكانيات والحلول لتمويل العمل. مستردكا «لا نستطيع أن نعدّ فيلما تونسيا مئة بالمئة دون الاستعانة بالإنتاج الأجنبي».

وفيما يقف بالتطور اللافت الذي شهدته السينما التونسية في السنوات الأخيرة مع ترشيح أكثر من فيلم إلى جوائز دولية مهمة، أخرجها فيلم «الرجل الذي باع ظهره» فإنه يراه «سابقة تاريخية» ورغم أن فيلم «نحبك يا هادي» قد سبقه «في مهرجان برلين سنة 2017، إلا أن هذه التوجّيات لا تحجب حجم التحديات التي تعصف بقطاع السينما. ويرى أن ضعف قاعات السينما من التحديات القوية التي تواجه القطاع خاصة أن هناك إقبالا جماهيريا على متابعة الأعمال المحلية أو الدولية فيما يزال عدد القاعات ضئيلا.

وحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الثقافة فقد ارتفع نسق زيارة القاعات السينمائية بشكل ملحوظ بين سنتي 2013 و2015 وذلك من 22680 إلى 27000 متفرج، وهو ما اعتبره الفريسي تطورا كبيرا ولاقفا رغم محدودية قاعات السينما في البلاد.

وفي تقديره فإن زيادة قاعات السينما من شأنها أن تعالج ضعف مصادر التمويل، ومع تحقيق عائدات مالية مهمة سينعكس ذلك إيجابيا على العلاقة مع الجمهور وعلى مستوى وجودة الأعمال السينمائية. واستحضر الفريسي الإقبال الجماهيري

يحفز وصول أعمال سينمائية تونسية إلى المهرجانات العالمية العريقة مثل فيلم «الرجل الذي باع ظهره» الذي سينافس على جوائز الأوسكار قريبا، السينمائيين الشباب على اقتحام أبواب العالمية بخطوات واثقة، إلا أن طموحاتهم الفنية تصطدم بالعديد من الصعوبات والتحديات التي مردها ضعف مصادر التمويل. وفي ظل تواضع الدعم الحكومي يجد المنتجون والمخرجون أنفسهم مجبرين على قبول التمويلات المشروطة لشركات الإنتاج الأجنبية التي تحد من حريتهم ورؤيتهم الخاصة لأعمالهم.

وكاد فيلم «الرجل الذي باع ظهره» إلا يرى النور بسبب صعوبة تجميع موازنة الفيلم التي بلغت 2.5 مليون يورو، بحسب منتجي العمل التونسيين الذين يريدون تهاؤلا حيال النتيجة المتوقعة في حفل الأوسكار، رغم ضعف إمكانياتهم الترويجية في مواجهة الأعمال المنافسة التي يحظى بعضها بدعم جهات عملاقة.

### ضعف التمويل

تواصل بن هنية أن تتشكّل تجربتها مدخلا إلى «تغيير مفهوم المنتجين في ما بعد وتوفر فرصا أخرى لتقديم أعمال مشابهة».

ولم تتردد المخرجة وكاتبة السيناريو الأربعةينية في دعوة سلطات بلدها إلى تعزيز الاهتمام بالسينما، معربة عن أملها في أن يشكل هذا «التميز حافزا لمزيد من دعم السينما والإحاطة بالسينمائيين». وقالت «غالبية أعمالنا نتجزأ تقريبا بمفردنا» في تونس.

وتؤكد أوساط ثقافية أنه في ظل ضعف التمويل الحكومي يصعب تطوير قطاع السينما في البلاد، فيما يجد السينمائيون أنفسهم مجبرين على قبول التمويلات المشروطة لشركات الإنتاج الأجنبية التي تحد من رؤيتهم وتصوراتهم الخاصة لأعمالهم.

ولطالما أبدى الفنانون تنديدهم بضعف الموازنة المخصصة لوزارة الثقافة وقد أثار تقليصها في السنة الجارية إلى 0.68 في المئة من موازنة الدولة العامة انتقادات واسعة، فيما يشكو الفنانون من استمرار تهميش القطاع، ويرى هؤلاء أن الثقافة خارج حسابات الحكومة المنهكة في معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وليفت الفنانون إلى أن القطاع الثقافي تضرر أعقاب ثورة يناير، حيث كانت كلفة الانتقال الديمقراطي باهظة ودفع كلفتها العاملون بالقطاع كبقية القطاعات الأخرى. واستند هؤلاء إلى انخفاض الموازنة المخصصة للثقافة إلى النصف منذ سنة 2011 تاريخ اندلاع ثورة يناير.

وعلى الرغم من مساعي الفنانين تجاوز حالة الركود الفني عبر إنتاج أعمال وثائقية وسينمائية تحاكي التغيرات السياسية بالبلاد، إلا أن الحصول على الدعم بهدف تمويل هذه المشاريع لم يكن هينا، وخضع إلى الانتقائية والمحسوبية.

وسبق أن أشار فنانون أن المنح التي تخصصها وزارة الثقافة لدعم الأفلام السينمائية ليست متاحة للجميع، حيث تحكر الوجوه المعروفة هذا القطاع على حساب المواهب الصاعدة.

ودفعت هذه الصعوبات إلى إطلاق دعوات بضرورة البحث عن مصادر تمويل أخرى لتمويل السينما التونسية، حتى يتغلب الشباب خاصة على حالة الإحباط في ظل تواضع الإمكانيات ومحدوديتها.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن شيراز العتيري المدير العام للمركز



أمينة جبران  
صحافية تونسية

تونس - يشكل وصول الفيلم الروائي «الرجل الذي باع ظهره» للمخرجة التونسية كوثر بن هنية للتصفيات النهائية لجوائز الأوسكار المزمع الإعلان عنها خلال الحفل السنوي الذي تستضيفه لوس أنجلوس في 25 من أبريل الجاري، خطوة غير مسبوقة في تاريخ السينما التونسية.

وفيما يبحث هذا الترشيح رسالة تفاؤل بقدرة الأعمال الفنية التونسية على طرق أبواب العالمية والمنافسة في أعرق المهرجانات الدولية وأشهرها، إلا أن الصعوبات المالية وضعف الدعم الحكومي، على غرار الأزمات المتعلقة بالسيناريو والإنتاج، تمثل تحديات حقيقية من شأنها أن تعوق طريق السينما التونسية نحو تحقيق جماهيرية واسعة وفرض وجودها عالميا.



مهدي هميلي  
الممولون الأجانب يفرضون شروطهم على الأعمال السينمائية التونسية

محمد الفريسي  
زيادة قاعات السينما من شأنها أن تعالج ضعف مصادر التمويل

شيراز العتيري  
على القطاع السينمائي أن يتحرر من الدعم المباشر للدولة

ويتنافس الفيلم التونسي للفوز بجائزة أوسكار ضمن فئة أفضل فيلم أجنبي مع «انادر راوند» (الدنمارك) و«بيتر ديز» (هونغ كونغ) و«ولكتيف» (رومانيا) و«كو فاديس، عابدة» (البوسنة)، بحسب قائمة الترشيحات للثورة الـ93 من هذا الحدث. ويتناول الفيلم من خلال قصة لاجئ سوري اللاقي العنيف بين عالمي اللاجئين والفن المعاصر.

وتكثبت مخرجة الفيلم كوثر بن هنية وباللغة الإنجليزية على صفحاتها الشخصية في فيسبوك «يشرفني أن أقدم لتونس أول ترشيح للقائمة النهائية لأوسكار أفضل فيلم دولي. أمر لا يصدق لكنه حقيقي».

وفيما تصف المخرجة التونسية الترشيح بأنه «حدث عظيم غير مسبوقة في السينما التونسية»، فإنها تأسف لضعف الدعم الرسمي للقطاع السينمائي في بلدها، وهي معضلة حقيقية بالنسبة إلى القطاع الثقافي ككل، حيث أن العديد من الأعمال التونسية المتوجة في الأونة الأخيرة في المسابقات الدولية أغلبها من إنتاج فردي بشراكة مع شركات إنتاج أوروبية.



عدد قاعات السينما مازالا ضئيلا في تونس